بيان صحفي توضيحي من شركة دريك آند سكل انترناشيونال ش.م.ع

حول ادعاءات خلدون الطبري

17 فبراير 2020: تعقيباً على البيان الصحفي الذي تم نشره بواسطة السيد خلدون الطبري في 5 فبراير 2020، تود شركة "دريك آند سكل إنترناشيونال" ش.م.ع أن تؤكد على عدم صحة ادعاءات الطبري بأن الدعاوى ضده هي مجرد مطالبات تجارية وليست شكاوى جنائية. حيث ان ما ذكره الطبري في بيانه الصحفي هو قول مرسل يفتقد الى المصداقية وغير مدعم بأي اثباتات او بينات.

وفي هذا الإطار سبق للشركة أن أكدت صحة الأخبار التي تم نشرها من قبل العديد من وسائل الإعلام حول توقيف الطبري من قبل السلطات الأردنية المختصة تنفيذاً لنشرة حمراء صادرة عن الانتربول الدولي و ذلك بعد ان قامت السلطات المختصة في أبو ظبي بإصدار امر قبض دولي بتاريخ 12/25/ 2019موجه الى الانتربول.

وبناءاً على هذا ووفقاً له، قامت الادارة العامة للشرطة الجنائية الاتحادية (ادارة الشرطة الجنائية الدولية) بتاريخ 2020/01/05 بإرسال كتاب موجه الى مدير ادارة الملاحقة و البيانات الجنائية، تعلن بموجبه بأن خلدون رشيد سعيد الطبري مطلوب للسلطات المختصة في الامارات **بتهمة الاستيلاء و تسهيل الاستيلاء و الاضرار العمدي بالمال العام و تربيح الغير والتزوير.**

وبتاريخ 2020/1/08 تم القبض على خلدون الطبري في مطار الملكة علياء الدولي في عمان خلال توجهه الى مقر اقامته الدائم في لندن بموجب مذكرة الانتربول، وتم تحويله الى قاضي صلح جزاء عمان بموجب كتاب صادر من الشرطة العربية و الدولية (الانتربول)، و قامت الشرطة الدولية وبموجب هذا الكتاب بإعلام القاضي المختص بأن "خلدون الطبري مطلوب لدولة الامارات العربية المتحدة **بتهم الاستيلاء و تسهيل الاستيلاء و الاضرار العمدي بالمال العام و تربيح الغير والتزوير و لما تقدم ارسل اليكم المذكور مخفورا مع جواز سفره"** ، وتم منعه من السفر و تم الحجز على جوازه.

وقد تم تسجيل قضية جزائية في المملكة الاردنية الهاشمية ضد خلدون الطبري من قبل الحق العام تحت رقم 5-3-799-2020- سجل عام، وهي منظورة من قبل محكمة صلح جزاء عمان والأطراف في القضية الحق العام ضد خلدون الطبري. وتم تصنيف الدعوى: **"القبض على مجرم فار"**؛ ونوع الدعوى: **"مجرم فار"**؛ وحالة الدعوى: "منظورة".

علما بأن الطبري لديه قضية جزائية أخرى مسجلة بالأردن تحت الرقم 5-3-1452-2019 سجل عام، وهي منظورة أمام محكمة صلح جزاء عمان، و الأطراف في القضية هم الحق العام ضد خلدون الطبري وتصنيف الدعوى: **"شيك لا يقابله رصيد"**؛ ونوع الدعوى؛ "عام"؛ وحالة الدعوى "منظورة".

و تقوم السلطات القضائية المختصة بالإمارات بالتنسيق مع السلطات القضائية المختصة في الاردن لاسترداد السيد خلدون الطبري ومحاكمته امام القضاء الاماراتي.

وعن مزاعم الطبري بأن لديه القدرة على أن يدحض الادعاءات الموجهة ضده من خلال الأدلة والوثائق التي يملكها، فإن الشركة تدعوه وبإصرار للدفاع عن نفسه، و ترحب بمواجهته أمام القضاء الإماراتي العادل ليثبت براءته بالأدلة التي لديه.

مع التذكير بأن الجمعية العمومية السنوية لشركة 'دريك آند سكل' التي تم عقدها في أبريل العام 2018 لم تبرء ذمة كل من خلدون الطبري و ابنته زينة الطبري العضو التنفيذي السابق في مجلس الإدارة.

و نود أن ننوه بأن السلطات الاماراتية قد أصدرت بتاريخ 2018/05/31 قرار منع سفر ضد خلدون الطبري، وأيضاً قام البنك المركزي بناء على طلب موجه إليه من قبل نيابة الأموال العامة بإصدار تعميم بتاريخ 2018/06/04 الى جميع البنوك العاملة بالدولة، للحجز على حسابات خلدون الطبري وزوجته رولى خرطبيل. وتم بالفعل الحجز على جميع حساباتهم داخل الدولة وتم أيضاً الحجز على جميع العقارات المسجلة باسمهم.

ونود أن ننوه ثانياً بأنه قد تم تسجيل شكوى جزائية ضد خلدون الطبري وابنته زينة الطبري في الأردن، تحت رقم 9994 /2019 هذا وقد نتج عنها إسناد الجرائم التالية لهما:

1/جناية اقتراف غش في أعمال بيع أو شراء أو إدارة أموال منقولة أو غير منقولة لحساب الدولة أو لحساب إدارة عامة، بالنسبة إلى خلدون الطبري.

2/ وجناية التدخل بجناية اقتراف غش في أعمال بيع أو شراء أو ادارة أموال منقولة أو غير منقولة لحساب الدولة أو لحساب إدارة عامة، بالنسبة إلى زينة الطبري.

3/ وجنحة إساءة الأمانة بالنسبة إلى خلدون الطبري.

4/ وجنحة التدخل بإساءة الأمانة بالنسبة الى زينة الطبري. علما بأنه صدر أيضا حكم جزائي على زينة الطبري في دبي في قضية رقم 2018/9260 بتاريخ 2018/10/15 **لإعطاء شيك لا يقابله رصيد** وحكم عليها **بالسجن 4 اشهر**.

ونود ثالثاً، أن ننفي تماما ما ذكره الطبري في بيانه السابق أن الإدارة الحالية للشركة تستخدم أساليب غير أخلاقية لترهيب أفراد أسرته و مساعديه و موظفين سابقين و أصدقائه المقربين. وتود الشركة التأكيد هنا بأن جميع ما ذكرته سابقا في جميع البيانات الصحفية الصادرة منها، هي معطيات صحيحة ومدعومة بإثباتات وبراهين و ليست أقوال مرسلة. وأنها قامت بتسجيل شكاوى جزائية ضد خلدون الطبري وبعض أفراد عائلته و أنسبائه و أعضاء من مجلس الإدارة السابقين، وتم تسجيل هذه الشكاوى حسب القوانين المتبعة في الدولة، وهي جميعا لا زالت منظورة أمام الجهات القانونية المختصة.

إن من واجب الشركة حماية حقوق المساهمين الذين وثقوا واستثمروا بها، وستستمر في ملاحقة كل من شارك وثبت تواطؤه في تعريض مصالح المساهمين للخطر وتقويض الثقة في الشركة، بهدف استعادة حقوقها التي ضاعت وحماية حقوق المساهمين وإعادة الشركة الى مسارها الصحيح.

انتهى –